المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/01/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الائتلاف الجمعوي يناشد أعضاء مجلس المستشارين عدم التصويت على قانون عمال وعاملات المنازل

عبر الائتلاف الجمعوي «من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي» ، عن قلقه البالغ من احتمال مصادقة مجلس المستشارين على مشروع القانون 19.12 المتعلق «بتشغيل وظروف عمل العاملات والعاملين المنزليين» في صيغته الحالية، حيث يتضمن في المادة 6 تحديد السن الأدنى لولوج العمل المنزلي في 16 سنة.

وسبق للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، أن صوتت لفائدة هذا المشروع ضدا على كل الأصوات من بين مكونات المجتمع المدني وعلى رأسها الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي.

واعتبر الائتلاف هذه الخطوة تنكرا تاما لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي طالبت جميعها بتحديد سن ولوج العمل المنزلي في 18 سنة، نظرا لما يشكله ذلك من مخاطر جمة على صحة

وسلامة فئات عريضة من الاطفال، واعتمادا على معاهدات وتوصيات المنضمة الدولية للعمل.

ويبرر التوجه العام للحكومة في اعتماد سن 16 كحد أدنى للعمالة في المنازل كون «اتفاقيات منظمة العمل الدولية لا تحظره بوضوح»، والحال أن بنود اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثلاث الخاصة بمحاربة تشغيل الأطفال، والتي تراعي تطور المجتمع في ما يتعلق بحقوق الطفل تؤكد على الحد الأدنى في 18 سنة، وقد ذكر الائتلاف الجمعوي بذلك في عدة مناسبات.

وناشد «الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي»، ممثلات وممثلي الأمة في مجلس المستشارين الى عدم التصويت على مشروع هذا القانون، والعمل على تعديله بحيث يصبح منسجما مع التزامات المغرب الدستورية وكذا الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقيات منظمة العمل الدولية (138 بشأن الحد الأدنى للتشغيل، و182 بشأن حظر أسوء أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليه).

كما دعا الحكومة الى تجريم تشغيل القاصرات والقاصرين كخدم في البيوت مع تحديد الإجراءات والآليات والوسائل الفعالة للتطبيق، وتحديد التدابير والاليات والموارد اللازمة لإعادة إدماج ضحايا هذه الظاهرة المشينة واللاإنسانية.

كما أوصى بوضع سياسة متكاملة لحماية الأطفال من الاستغلال والعنف الذي يطالهم، و إطلاق حملات التوعية والتحسيس لتعزيز حقوق الطفل والتنبيه بمخاطر تشغيل القاصرات والقاصرين كخدم في البيوت وسط المجتمع وتحديدا الأسر والوسطاء .

ع. الحق الريحاني

يعترض على تحديد سن خادمات المنازل في 16 سنة

1579/E

ائتلاف جمعوي يهاجم مجلس المستشارين بسبب سن الخادمات

■ الرباط **عبد الحق بلشكر** ■

في الوقت الذي يستعد فيه مجلس المستشارين للمصادقة على مشروع القانون المتعلق بالعمال المنزليين، بتحديد سن التشغيل في 16 سنة، بدأت عدة جمعيات تتحرك ضمن الائتلاف الجمعوي "من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي"، لتعارض هذا التوجه، مؤكدة على ضرورة اعتماد سن التشغيل القانوني المحدد في 18 سنة. وأكد عمر سعدون، عضو مكتب الائتلاف، لـ "أخبار اليوم"، أن الائتلاف قرر ممارسة كل أشكال الضغط من أجل تجنب مصادقة البرلمان على تحديد السن في 16 سنة. وكشف أن عددا من أعضاء الائتلاف سيلتقون فرق برلمانية في الغرفة الثانية، بدءا من اليوم، لمحاولة إقناعهم بالمصادقة على 18 سنة كسن قانوني. وقال سعدون لـ "أخبار اليوم"، إن توجهات مجلس المستشارين لا تأخذ بعين الاعتبار الرأيين الاستشاريين الذين أدليا بهما كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذين اعتبرا أن سن العمل في البيوت هو 18 سنة". وحول طريقة تعامل الائتلاف في حالة ما إذا صادقت الغرفة الثانية على سن 16 سنة، قال سعدون: "حينها سوف نلجأ إلى التصعيد بتنظيم وقفات أمام البرلمان"، مضيفا: "سوف نواصل المعركة بعد إحالة المشروع على مجلس النواب".

وتضمنت المادة 6 من القانون المتعلق "بتشغيل وظروف عمل العاملات والعاملين المنزليين بتحديد السن الأدنى لولوج العمل المنزلي في 16 سنة، وهو ما يتجه مجلس المستشارين إلى الموافقة عليه، قبل إحالته على مجلس النواب.

وتبرر الحكومة اعتماد سن 16 سنة كحد أدنى للعمل في المنازل بكون اتفاقيات منظمة العمل الدولية لا تحظره بوضوح، في حين يرد الائتلاف بأن بنود اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثلاث الخاصة بمحاربة تشغيل الأطفال والتي تراعي تطور المجتمع فيما يتعلق بحقوق الطفل تؤكد على الحد الأدنى في 18 سنة.

ويضم الائتلاف المناهض لتحديد سن عمل الخادمات في 16 سنة حوالي 50 جمعية وشبكة، وقد تأسس سنة 2009 بمبادرة من جمعية إنصاف، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وجمعية شرق غرب. وهو يناضل من أجل وضع إطار قانوني لعمل الخادمات، ويناهض تشغيل القاصرات في البيوت. وفي بيانه الأخير جدد مطالبه بتجريم تشغيل القاصرات والقاصرين كخدم في البيوت مع تحديد الإجراءات والآليات والوسائل الفعالة للتطبيق، وطالب بتحديد التدابير والآليات والموارد اللازمة لإعادة إدماج ضحايا هذه الظاهرة، ووضع سياسة متكاملة لحماية الأطفال من الاستغلال والعنف الذي يطاله، وإطلاق حملات التوعية والتحسيس لتعزيز حقوق الطفل والتنبيه بمخاطر تشغيل القاصرات والقاصرين كخدم في البيوت وسط المجتمع، وتحديدا الأسر والوسطاء.

إحصائيات عن تشغيل الأطفال

سبق للائتلاف من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي، أن أشار إلى إحصائيات حول تشغيل الأطفال القاصرين والقاصرات، في مذكرة له، حيث استند إلى تقرير المندوبية السامية للتخطيط بشأن التشغيل خلال الربع الأول من سنة 2009، وأن حوالي 174000 طفل من مجموع الـ 8,9 مليون طفل الذين يقل عمرهم عن 15 سنة داخل المغرب يوجهون للعمل في سن مبكرة (أي 3,8%)، حيث تمثل الفتيات فيهم نسبة 44%. كما ذكرت تقارير منظمة "اليونيسيف" التي أشارت إلى أن "حوالي 600 ألف طفل مغربي تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و14 سنة، أي 11% من هذه الشريحة العمرية، يمارسون نشاطا اقتصاديا حيث يتجاوز الذكور نسبة النصف (58%). وتشارك الغالبية العظمى (84.4%) من هؤلاء الأطفال في أعمال الحقول. كما يتم تشغيل 16% منهم لتلبية احتياجات أسرهم، حيث توجد من بينهم 30 ألف طفلة يشتغلن كخادمات في البيوت.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المغرب: العنف ضد الفتيات.. أرقام صادمة و"ثغرات" قانونية

4967/4

الفتيات القاصرات يتعرضن لشتى أنواع العنف. تعددت أشكاله: كزواج القاصرات، والعنف الجنسي والجسدي واللفظي، والاغتصاب والتحرش الجنسي. وفي ظل غياب قانون إطار، تُعنف آلاف القاصرات بشكل يثير القلق

من مدينة برشيد شدت الرحال إلى الرباط، مريم (اسم مستعار) أتت برفقة والدتها تطرق باب مركز النجدة لمساعدة النساء ضحايا العنف (منظمة غير حكومية تابعة لاتحاد العمل النسائي) لعلها تجد طريقا تسلكه لإنصاف كرامة بنتها القاصر التي تجرعت من ويلات عنف زوجي أنهك جسدها النحيف وحول حياتها إلى جحيم يومي.

مريم: حالة تعرضت لأبشع صور التعنيف

تقول مريم بصوت متهدج: " أفضل الموت على أن أعنف يوميا وأسمع الكلام القبيح". حالة مريم ليست الوحيدة، بل هي واحدة من العديد من الحالات التي تتعرض فيها الضحايا إلى أبشع صور العنف في مغرب اليوم. ويظل مركز النجدة ملاذ العديد من النساء والفتيات على حد سواء لاستقبال ضحايا العنف، وهو يضم مجموعة عمل، تتضمن محاميات ومحامين ومساعدة اجتماعية وطبيبة نفسية وطبيبة عامة. ظاهرة مستشرية.. كشفت دراسة وطنية أعدت من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجمعية أمان من أجل مستقبل أفضل لأطفالنا"، أن العنف الجنسي يمثل أهم أشكال العنف الممارس على الأطفال، وأنه بحسب معطيات الإدارة العامة للأمن الوطني فقد تم تسجيل ما بين سنتي 2007 و 2012ما مجموعه 11ألف و599 حالة عنف جنسي تجاه القاصرين، أغلب ضحاياها من الفتيات: 8129حالة.

العنف ضد الفتيات القاصرات يتنامى بشكل كبير

فاطمة مغناوي مديرة مركز النجدة تقول في حديث خصت به دوتش فيليه عربية، " العنف ضد الفتيات القاصرات يتنامى بشكل كبير ما يجعل أجراس الإنذار تدق يوميا. تزويج القاصرات في مرحلة الطفولة هو العنف الأكثر ممارسة"، فبحسب نفس الدراسة عرف زواج القاصرات (الطفلات) ارتفاعا ملموسا بالمغرب، إذ تم إبرام 35 ألفا و152عقد زواج عام 2013، مقابل 18ألفا و 341عقدا عام 12004اي بنسبة ارتفاع بلغت 91.6٪.

وترصد مغناوي عدة مؤشرات خطيرة عن الانتهاكات الصحية والانتهاكات النفسية التي تتعرض لها شريحة كبيرة من البنات القاصرات ضحايا العنف: ارتفاع نسبة وفيات الأمهات ما بين 14و 27سنة، ارتفاع حظوظ وفاة الرضيع خلال الشهر الأول بالنسبة للأمهات الصغيرات في السن لتصل إلى 50في المائة، الأرقام المهولة عن حالات حمل الفتيات المراهقات (حوالي خمسين ألف حالة عنف جنسي تجاه القاصرين، أغلب ضحاياها من الفتيات: 8129حالة.

العنف ضد الفتيات القاصرات يتنامى بشكل كبير

فاطمة مغناوي مديرة مركز النجدة تقول في حديث خصت به دوتش فيليه عربية، " العنف ضد الفتيات القاصرات يتنامى بشكل كبير ما يجعل أجراس الإنذار تدق يوميا. تزويج القاصرات في مرحلة الطفولة هو العنف الأكثر ممارسة"، فبحسب نفس الدراسة عرف زواج القاصرات (الطفلات) ارتفاعا ملموسا بالمغرب، إذ تم إبرام 35 ألفا و152عقد زواج عام 2013، مقابل 18ألفا و 341عقدا عام 12004اي بنسبة ارتفاع بلغت 91.6٪.

وترصد مغناوي عدة مؤشرات خطيرة عن الانتهاكات الصحية والانتهاكات النفسية التي تتعرض لها شريحة كبيرة من البنات القاصرات ضحايا العنف: ارتفاع نسبة وفيات الأمهات ما بين 14و 27سنة، ارتفاع حظوظ وفاة الرضيع خلال الشهر الأول بالنسبة للأمهات الصغيرات في السن لتصل إلى 50في المائة، الأرقام المهولة عن حالات حمل الفتيات المراهقات (حوالي خمسين ألف حالة عنف جنسي تجاه القاصرين، أغلب ضحاياها من بشكاوى من الضحايا رغم أن العديد منهم لا يستطيعون ذلك. كما نبهت جمعية "نحمي ولدي" من تساهل الأحكام القضائية مع هؤلاء المجرمين، وهو ما فاقم في نظرها من الاعتداءات الجنسية من طرف أجانب. من أجل ثقافة رافضة للعنف ضد الفتاة" العنف ضد الفتاة يتطلب مقاربات متعددة الجوانب والمستويات.

فمن أجل التدخل وحماية الأطفال بصفة عامة والفتيات بصفة خاصة، تتحدث فاطمة الزهراء مساعدة اجتماعية في تصريح خص به دوتش فيليه عربية " إذا أردنا أن نقلص من آفة تنخر المجتمع المغربي وتخص فئة هشة، وجب بناء ثقافة رافضة للعنف ضد الفتاة على أنقاض الثقافة الدونية للمرأة، و لابد من تصحيح مجموعة من الأفكار التي تروج في المجتمع، و تكريس إجراءات وقائية كزيادة وعي أفراد الأسر بخطورة العنف. مع تفعيل دور الإعلام بوسائطه المختلفة في إبراز علاقات المحبة بين الصغار و الكبار، وفي عدم نشر شرائط العنف.

من جانبه، يرى الدكتور الشعباني أن الموضوع يستلزم تضافر جهود عدة جهات معنية من مؤسسات التربية والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني وأن يتوفروا على إستراتيجية واضحة المعالم إن أردنا أن نواجه العنف ضد الفتيات القاصرات بالمغرب. وبالرغم من وجود عدة مراكز لاستقبال وإيواء الفتيات ضحايا العنف، إلا أن بعضا من هذه المراكز تنتشر فيها سلوكيات غير أخلاقية تقض مضجع فتيات يبحثن عن ملاذ آمن ينسيهن أوكار عنف غيرت مسار حياتهن. هي إذن طفولة "مغتصبة"، تم الاعتداء عليها وانتهاك حقوقها وكرامتها من طرف معنفين حولوا مرح الطفولة إلى جحيم يومي في أولى خطوات حياة الاف القاصرات.

واجتماعي.نفسي.. فيما نتيجة هذا الاعتداء تكون جد مدوية على الضحية في شكل حوادث صادمة، تخلخل المنظومة المجتمعية وتستفز مشاعرنا وقيمنا. " الثغرات" القانونية تنخر براءة القاصرات لا تعرف القاصرات معنى القضاء ولا كيف يتم اللجوء إليه. وحتى في حالة قام أحد الأقارب بالإجراءات اللازمة فهو يجد نفسه أمام ثغرات قانونية يعتبرها الشطاء ضوءا أخضرا يشجع على انتهاك كرامة القاصرات. وبالرغم من أن وزارة العدل في المغرب وافقت في وقت سابق على تعديل الفصل 475من القانون الجنائي المغربي الذي يمكن المغتصب من الإفلات من العقاب عبر تزويجه من ضحيته، فإن عددا من الضحايا لم يتم إنصافهن بعد، فعلى سبيل المثال بثت جمعية "نحمي ولدي" مؤخرا شريطا مصورا تحكي فيه فتاة ذات 15سنة كيف أنها انجبت مؤخرا من مغتصبها الذي ما يزال حرا طليقا رغم التقدم بشكوى للسلطات في مدينة تارودانت.

المادة 20 من القانون الجنائي تخلق جدلا في الأوساط الحقوقية

المادة 20من ذات القانون تخلق جدلا في الأوساط الحقوقية، حيث أن فاطمة مغناوي ترى أن السماح بزواج القاصرات في حالات استثنائية تحول إلى قاعدة، وليس استثناء. زواج القاصرات في انتشار مطرد نظرا للسلطة التقديرية للقاضي في الإذن بالزواج. في السياق ذاته، يشير تقرير موضوعاتي حول وضعية الطفولة بالمغرب، نشرته مؤخرا جمعية تنمية، إلى وجود فراغ قانوني في يتمثل في أن النيابة العامة لا تتدخل حتى تتوصل

الشعباني: تزايد الظاهرة تتداخل فيه عدة أسباب فيه ما هو ثقافي.. اقتصادي واجتماعي.نفسي

يرى الشعباني كذلك أن تزايد الظاهرة تتداخل فيه عدة أسباب فيه ما هو ثقافي، اقتصادي

طالب بتعديل مشروع القانون 19.12 المتعلق بتشغيل القاصرات قصد رفع سن التشغيل إلى 18 سنة

المجتمع المدني ينتقد تجاهل الحكومة لاتفاقيات حقوق الطفل وإصرارها على السماح بتشغيل القاصرات في سن 16 سنة

حليمة المزروعي

طالب الائتلاف الجمعوي الحكومة بتعديل مشروع القانون 19.12 المتعلق بتشغيل القاصرات وذلك برفع السن الممنوح به من 16 سنة إلى 18 سنة ، منتقدا التوجه العام للحكومة المبرر بكون منظمة العمل الدولية لا تحضره بوضوح في الوقت الذي نصت فيه بنود ثلاث اتفاقيات للمنظمة المذكورة خاصة بمحاربة تشغيل الأطفال على مراعاة تطور المجتمع فيما يتعلق بحقوق الطفل مؤكدة على ان الحد الأدنى لتشغيل القاصرين هو 18 سنة .

وعبر الائتلاف المذكور في بلاغه الذي توصلت «رسالة الأمة» بنسخة منه عن قلقه من احتمال مصادقة مجلس المستشارين على مشروع القانون في صيغته الحالية، حيث يتضمن في المادة 6 تحديد السن الأدنى لولوج العمل المنزلي في 16 سنة، موضحا ان لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان قد سبق وصوتت لفائدة هذا المشروع ضدا على كل الأصوات من بين مكونات المجتمع المدني وعلى رأسها الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي، وفي تنكر تام لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي طالبت بتحديد سن ولوج العمل المنزلي في 18سنة، نظرا لما يشكله ذلك من مخاطر جمة على صحة وسلامة فئات عريضة من الأطفال واعتمادا على معاهدات وتوصيات المنظمة الدولية للعمل، يضيف البلاغ.

وناشد الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي ممثلات وممثلي الأمة في مجلس المستشارين إلى عدم التصويت على مشروع هذا القانون، والعمل على تعديله بحيث يصبح منسجما مع التزامات المغرب الدستورية وكذا الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقيات منظمة العمل الدولية (138 بشأن الحد الأدنى للتشغيل، و182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليه).

إلى ذلك دعا الائتلاف تجريم تشغيل القاصرات والقاصرين كخدم في البيوت مع تحديد الإجراءات والآليات والوسائل الفعالة للتطبيق مع تحديد التدابير والآليات والموارد اللازمة لإعادة إدماج ضحايا هذه الظاهرة المشينة واللاإنسانية وكذا وضع سياسة متكاملة لحماية الأطفال من الاستغلال والعنف الذي يطالهم، بالإضافة إلى إطلاق حملات التوعية والتحسيس لتعزيز حقوق الطفل والتنبيه بمخاطر تشغيل القاصرات والقاصرين كخدم في البيوت وسط المجتمع وتحديدا الأسر والوسطاء .

مجلس اليزمي يعطي دروسا في حقوق الإنسان لوزير العدل

20 يناير,2015 في كواليس الأخبار اضف تعليق

الرباط – الأسبوع

وجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان صفعة لمصطفى الرميد وللحكومة، بخصوص القانون الجديد التي جاءت به لمحاربة سفر "الداعشيين" المغاربة نحو بؤر التوتر بسوريا والعراق للجهاد بجانب الدولة الإسلامية.

واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دراسة جديدة لهذا القانون الذي أحالته الحكومة على البرلمان، أنه يحمل الكثير من الثغرات التي تمس بحقوق وحرية الإنسان وتشكل اتهامات مسبقة للنوايا(..).

وأكد المجلس أن فعل "الإشادة بالإرهاب" أو "الترويج والدعاية" التي جاء بها مشروع الرميد هي مفاهيم واسعة لا تتناسب مع ما تذهب إليه العديد من الاتفاقيات الدولية وبخاصة في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يجب استبدالهما بمفاهيم أكثر دقة كجملة "التحريض العمومي لارتكاب الجريمة الإرهابية".

ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في رده هذا إلى ضرورة الالتزام بالتشريع وبمضمون القوانين الدولية المعمول بها في هذا المجال، وإلى عدم اعتباره مجرد "محاولة" الالتحاق بالمجموعات الإرهابية جناية في حد ذاتها.

إلى ذلك، طالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مذكرته المرفوعة إلى الحكومة والبرلمان بضرورة التقليص من الفرق بين العقوبات الأدنى والأعلى في هذا القانون كي يحد من سلطات القاضي، مع التأكيد كذلك على اقتراح عقوبات بديلة.

وأكدت ذات المذكرة التي حصلت "الأسبوع" على نسخة منها إلى ضرورة أن يكون أي تشريع لمحاربة الإرهاب حاميا لحريات وحقوق الإنسان، مؤكدا في النهاية على ضرورة مراجعة مختلف قوانينها الجنائية، ومنها القانون الجنائي والمسطرة الجنائية.

http://alousboue.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B7%D9%8A-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/13768

حقوقيون مغاربة قلقون من امكانية المصادقة على مشروع قانون يسمح بتشغيل القاصرين

أ ف ب : عبر ائتلاف "من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي" في المغرب عن قلقه من احتمال مصادقة الغرفة الثانية للبرلمان المغربي على مشروع قانون يتضمن مادة تحدد السن الأدنى للعمل المنزلي بست عشرة سنة. وناشد بيان صادر عن الائتلاف الثلاثاء "ممثلات وممثلي الأمة في مجلس المستشارين بعدم التصويت على مشروع هذا القانون، والعمل على تعديله" لينسجم مع التزامات المغرب الدستورية والاتفاقيات الدولية. وكانت الغرفة الثانية (مجلس المستشارين) للبرلمان المغربي قد طلبت في 2013 "رأيا استشاريا" **من المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع قانون يتعلق ب"حماية حقوق العمال المنزليين** ومنع استخدام الأطفال بالمنازل". وأصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان نهاية السنة نفسها رأيه الاستشاري وأوصى بتحديد السن الأدنى للعمل في خدمة المنازل بثماني عشرة سنة.

ويراوح عدد العاملات المنزليات من فئة الاطفال في المغرب بين ستين الفا الى ثمانين، 60 % منهن دون سن الثانية عشرة، بحسب آخر احصائيات جمعيات المجتمع المدني المتتبعة لعمالة الاطفال في المنازل. واعتبر بيان المنظمة ان التصويت الاولي على المشروع أتى مخالفا لمطالبات المجتمع المدني ولتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المطالبة جميعها بتحديد سن العمل المنزلي بثماني عشرة سنة. ودعا الائتلاف الحكومة الى "تجريم تشغيل القاصرات والقاصرين كخدم في البيوت" و"تحديد التدابير والاليات والموارد اللازمة لإعادة إدماج ضحايا هذه الظاهرة"، مع "وضع سياسة متكاملة لحماية الأطفال من الاستغلال والعنف الذي يطالهم".

وسبق لمنظمة هيومن رايتس ووتش في نهاية 2013 أن ناشدت البرلمانيين المغاربة ب"إعادة النظر" في هذا المشروع، آملة التوصل الى تشريع يضع حدا لاستغلال العمال المنزليين.

http://www.azamn.com/?p=192531

حقوقيون يطالبون من بنكيران تجريم تشغيل القاصرين في المنازل

عاد الائتلاف الجمعوي "من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي" ليطالب من الحكومة سن قانون تجريم تشغيل القاصرات في البيوت، ووضع استراتيجية واضحة لمحاربة هذه الآفة.

وطالب الائتلاف من أعضاء المستشارين، في بلاغ له معمم على الرأي العام، عدم التصويت على مشروع قانون يحدد السن الأدنى لولوج العمل المنزلي في 16 سنة، وفي المقابل شدد على ضرورة تعديله ليصبح منسجما مع الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب لحماية الحقوق ومن أبرزها حق الطفل.

وعبر الائتلاف عن قلقه حيال إمكانية مصادقة مجلس المستشارين على هذا القانون المتعلق بتشغيل العاملات والعاملين في المنازل، والقاضي بتشغيل القاصرات في سن الـ16، وهو ما اعتبره الائتلاف خرقا سافرا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تطالب بتحديد سن ولوج العمل المنزلي في 18 سنة.

http://www.casacity.com/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D9%84_a6225.html

La magie d'Essaouira s'invite à Paris

C'est à un dimanche parisien inédit que l'Institut du Monde Arabe nous invite le dimanche 25 janvier à partir de 16h. Débat, musique, expositions, littérature, Essaouira-Mogador va faire escale à Paris, place Mohammed V pour nous faire partager la diversité de tous ses talents et les promesses d'une histoire trois fois millénaire. Parce qu'elle a choisi de résister à l'amnésie et qu'elle a su, depuis plus de 20 ans, inviter la culture au grand banquet de la pensée sans cesse renouvelée, Essaouira-Mogador témoigne d'une réalité exaltante au cœur du monde arabo-musulman. Une réalité enracinée dans la convergence heureuse et lucide des civilisations arabe, amazigh et juive, et qui s'exprime au quotidien dans un abécédaire philosophique, musical, littéraire et plastique, propre à la Cité des Alizés. Rendez-vous donc est pris à l'IMA. Cette manifestation exceptionnelle verra la participation notamment, d'André Azoulay, conseiller de Sa Majesté le Roi, et Président-Fondateur de l'association Essaouira-Mogador ; Edgar Morin, sociologue et philosophe ; Mohammed Tozy, politologue et directeur de l'Ecole de Gouvernance Economique de Rabat ; Marie-Laure Sauty de Chalon, PDG du groupe auFéminin.com ; Bariza Khiari, sénatrice de Paris ; ainsi que **Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme au Maroc.**

http://www.leconomiste.com/flash-infos/la-magie-d-essaouira-s-invite-paris

A la Place du Mechouar au Palais Royal de Marrakech

S.M. Le Roi préside la cérémonie d'accueil officiel du Président de la République de Côte d'Ivoire et de son épouse

Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, accompagné de S.A.R. le Prince Moulay Rachid, de S.A.R. la Princesse Lalla Salma, de S.A.R. la Princesse Lalla Meryem, et de Lalla Oum Keltoum, a présidé, mardi à la Place du Mechouar au Palais Royal de Marrakech, la cérémonie d'accueil officiel du Président de la République de Côte d'Ivoire, S.E.M. Alassane Dramane Ouattara et de son épouse Madame Dominique Ouattara.

A l'arrivée du cortège des deux chefs d'Etat à la Place du Mechouar, S.M. le Roi, accompagné de S.A.R. le Prince Moulay Rachid, et le Président Dramane Ouattara ont gagné la tribune d'honneur pour saluer les couleurs nationales au son des hymnes nationaux des deux pays, alors qu'une salve de 21 coups de canon retentissait en signe de bienvenue au président Alassane Dramane Ouattara et à son épouse.
S.M. le Roi Mohammed VI, accompagné de S.A.R. le Prince Moulay Rachid, et Son Illustre hôte ont, par la suite, passé en revue un détachement de la Garde Royale qui rendait les honneurs, avant que le président de la République de Côte d'Ivoire ne soit salué par le Chef du gouvernement, les présidents des deux chambres du Parlement, les conseillers de S.M. le Roi, les membres du gouvernement, le haut-commissaire au Plan, le haut-commissaire aux eaux et forêts et à la lutte contre la désertification et le haut-commissaire aux anciens résistants et anciens membres de l'armée de libération.
M. Alassane Dramane Ouattara a également été salué par le premier président de la Cour de Cassation, le procureur général du Roi près cette Cour, le président du Conseil constitutionnel, le président de la Cour des comptes, le procureur général du Roi près cette Cour, le président du Conseil économique, social et environnemental, le secrétaire général du Conseil supérieur des Oulémas, **le président du conseil national des droits de l'Homme,** le médiateur du Royaume, la présidente de la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle, le président du Conseil de la Concurrence, le président de l'Instance Centrale de Prévention de la Corruption et le président du Conseil royal consultatif pour les affaires sahariennes.
Le président de la République de Côte d'Ivoire a aussi été salué par le directeur du secrétariat particulier du Souverain, le chambellan de S.M. le Roi, le porte-parole du Palais Royal - historiographe du Royaume, le directeur de la Cour Royale, des membres du Cabinet Royal, le doyen du corps diplomatique accrédité à Rabat, les chefs des missions diplomatiques africaines accrédités à Rabat, les officiers supérieurs de l'état-major général des Forces Armées Royales, le directeur général des Etudes et de la Documentation, le directeur général de la Sûreté nationale, le directeur général de la Surveillance du territoire, le wali de la région de Marrakech Tensift El Haouz, les élus locaux et les représentants des autorités civiles et militaires
Par la suite, S.M. le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, a été salué par les membres de la délégation officielle accompagnant M. Alassane Dramane Ouattara, composée notamment de M. Hamed Bakayoko, ministre d'Etat, ministre de l'Intérieur et de la Sécurité, M. Charles Koffi Diby, ministre d'Etat, ministre des

http://www.lematin.ma/journal/2015/ceremonie-d-accueil-officiel-a-marrakech-du-president-de-la-republique-de-cote-d-ivoire/216184.html

Affaires étrangères, M. Marcel Amon-Tanoh, ministre, directeur du Cabinet du Président de la République de Côte d'Ivoire, Mme Nialé Kaba, ministre déléguée auprès du Premier ministre chargée de l'Economie et des Finances, M. Ally Coulibaly, ministre de l'Intégration africaine et des Ivoiriens de l'Extérieur, M. Adama Toungara, ministre du Pétrole et de l'Energie, Mme Raymonde Goudou Coffie, ministre de la Santé et de la Lutte contre le Sida, et M. Roger Kacou, ministre du Tourisme.

La délégation officielle comprend aussi M. Mamadi Diané, conseiller spécial du président ivoirien, M. Idrissa Koné, directeur-adjoint au cabinet présidentiel, M. Idrissa Traoré, Ambassadeur de la République de Côte d'Ivoire au Maroc, M. Sidi Touré, directeur du Cabinet du président Ouattara, Mme Masseré Touré, Conseillère en communication, M. Roland Adjo-Lessing, conseiller, chargé des relations avec le système des Nations Unies et les organisations internationales africaines, Félix Tanon Assielou, conseiller technique en charge des questions diplomatiques, ainsi que des responsables et des opérateurs économiques représentant les secteurs public et privé.

S.M. le Roi Mohammed VI a également été salué par les membres de l'ambassade de Côte d'Ivoire à Rabat.

Le président de la République de Côte d'Ivoire a ensuite été salué par les membres du comité d'honneur, qui comprend notamment le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, M. Salaheddine Mezouar, la ministre déléguée auprès du ministre de l'Energie, des mines, de l'eau et de l'environnement, chargée de l'environnement, Mme Hakima El Haite et l'Ambassadeur du Maroc en Côte d'Ivoire, M. Mustapha Jebari.

A l'entrée du Palais Royal, S.M. le Roi a convié Ses illustres hôtes à la traditionnelle cérémonie d'offrande de lait et de dattes.

Dans la salle du Trône, Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, accompagné de S.A.R. le Prince Moulay Rachid, de S.A.R. la Princesse Lalla Salma, de S.A.R. la Princesse Lalla Meryem, et de Lalla Oum Keltoum, et ses illustres hôtes, ont posé pour une photo-souvenir des deux familles.

حفل استقبال رسمي بمراكش على شرف رئيس جمهورية الكوت ديفوار

ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وصاحبة السمو الملكي الأميرة للا سلمى، وصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، وللا أم كلثوم، اليوم الثلاثاء بساحة المشور بالقصر الملكي بمراكش، حفل استقبال رسمي على شرف رئيس جمهورية الكوت ديفوار فخامة السيد الحسن درامان وتارا وحرمه السيدة دومينيك وتارا.

ولدى وصول موكب قائدي البلدين إلى ساحة المشور، توجه جلالة الملك مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وضيفه الكبير، إلى المنصة الشرفية لتحية العلم على نغمات النشيدين الوطنيين للبلدين، بينما كانت المدفعية تطلق 21 طلقة ترحيبا بمقدم فخامة السيد الحسن درامان وتارا وحرمه.

إثر ذلك، استعرض جلالة الملك مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وضيف الكبير، تشكيلة من الحرس الملكي أدت التحية الرسمية، قبل أن يتقدم للسلام على رئيس جمهورية كوت ديفوار رئيس الحكومة، ورئيسا غرفتي البرلمان، ومستشارو صاحب الجلالة، وأعضاء الحكومة، والمندوب السامي للتخطيط، والمندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر، والمندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

كما تقدم للسلام على السيد الحسن درامان وتارا الرئيس الأول لمحكمة النقض، والوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة، ورئيس المجلس الدستوري، ورئيس المجلس الأعلى للحسابات، والوكيل العام للملك لدى المجلس، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ووسيط المملكة، ورئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ورئيس مجلس المنافسة، ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ورئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

كما تقدم للسلام على رئيس جمهورية الكوت ديفوار، مدير الكتابة الخاصة لجلالة الملك، والحاجب الملكي، والناطق الرسمي باسم القصر الملكي مؤرخ المملكة، ومدير البلاط الملكي، وبعض أعضاء الديوان الملكي، وعميد السلك الدبلوماسي المعتمد بالرباط، ورؤساء البعثات الدبلوماسية الإفريقية المعتمدة بالرباط، وكبار ضباط القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية، والمدير العام للدراسات والمستندات، والمدير العام للأمن الوطني، والمدير العام لمراقبة التراب الوطني، ووالي جهة مراكش- تانسيفت- الحوز، والهيئات المنتخبة والسلطات المحلية المدنية والعسكرية.

بعد ذلك، تقدم للسلام على صاحب الجلالة أعضاء الوفد الرسمي المرافق لفخامة السيد الحسن درامان وتارا، والذي يتألف على الخصوص، من السيد حامد باكايوكو وزير الدولة وزير الداخلية والأمن، والسيد شارل كوفي ديبي وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية، والسيد مارسيل آمون طانوح وزير الدولة مدير ديوان رئيس جمهورية الكوت ديفوار، والسيدة نيالي كابا الوزيرة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالاقتصاد والمالية، والسيد علي كوليبالي وزير الاندماج الإفريقي والإيفواريين بالخارج، والسيد أداما تونكارا وزير البترول والطاقة، والسيدة رايموند غودو كوفي وزيرة الصحة ومكافحة السيدا، والسيد روجي كاكو وزير السياحة.

كما يشمل الوفد الرسمي، السيد مامادي دياني المستشار الخاص للرئيس الإيفواري، والسيد إدريسا كوني مدير مساعد بالديوان، والسيد إدريسا طراوري سفير جمهورية كوت ديفوار بالمغرب، والسيد سيدي توري رئيس ديوان الرئيس الحسن وتارا، والسيدة ماسيري توري مستشارة في التواصل، والسيد رولاند أدجو ليسينغ مستشار مكلف بالعلاقات مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الإفريقية، والسيد فيليكس طانون أسيبلو المستشار التقني المكلف بالشؤون الديبلوماسية، إلى جانب مسؤولين وفاعليين اقتصاديين يمثلون القطاعين العام والخاص.

وتقدم، أيضا، للسلام على صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعضاء سفارة الكوت ديفوار بالرباط.

كما تقدم للسلام على رئيس جمهورية الكوت ديفوار، أعضاء بعثة الشرف التي تتألف، على الخصوص، من وزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد صلاح الدين مزوار، والوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة السيدة حكيمة الحيطي، وسفير المغرب بكوت ديفوار السيد مصطفى جباري.

وبمدخل القصر الملكي، قدم لضيفي جلالة الملك الكبيرين التمر والحليب جريا على التقاليد المغربية الأصيلة.

وبقاعة العرش، أخذت لجلالة الملك، حفظه الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وصاحبة السمو الملكي الأميرة للا سلمى، وصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، وللا أم كلثوم، وضيفيه الكريمين، صورة تذكارية للأسرتين.

http://www.map.ma/ar/print/160653

http://www.ahdath.info/?p=47463

Journée spéciale Essaouira-Mogador dimanche à l'Institut du monde arabe

L'Institut du Monde Arabe (IMA) à Paris consacre, le 25 janvier, une journée spéciale à la ville d'Essaouira-Mogador. Débat, musiques, expositions, littérature, "la ville aux sept festivals", va faire escale à Paris, Place Mohammed V', l'objectif étant de partager la diversité de tous ses talents et les promesses d'une histoire trois fois millénaire, indique-t-on auprès des organisateurs.

Cet événement, qui se tiendra sous le thème 'l'Ecole d'Essaouira, l'importance du lieu, l'importance du lien, pour d'autres lendemains" sera marqué par un débat avec M. André Azoulay, conseiller du roi et président-fondateur de l'association Essaouira-Mogador, Edgar Morin, sociologue et philosophe, Mohamed Tozy, politologue, directeur de l'Ecole de Gouvernance économique de Rabat, Marie-laure Sauty de Chalon, PDG du groupe auFéminin.com, Bariza Khiari, sénatrice de Paris et **Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).**

Un grand concert Gnaoua-Jazz-Musiques du Monde, figure également au menu de cette rencontre. Il sera animé par le grand-maître gnaoui, Hassan Boussou, et ses musiciens : Bojan Zulfikarpasic au piano, Vincent Mascart au saxophone et Karim Ziad à la batterie.

L'exposition-événement "Le Maroc contemporain" sera par ailleurs prolongée jusqu'au 1-er mars en raison du grand succès qu'a connu cette manifestation, a indiqué le président de l'IMA, Jack Lang.

Prévue initialement du 15 octobre au 25 janvier, cette manifestation, qui permet de découvrir et redécouvrir le Maroc en mouvement, de création et de changement, sera prolongée d'un mois, a souligné M. Lang.

http://www.atlasinfo.fr/Journee-speciale-Essaouira-Mogador-dimanche-a-l-Institut-du-monde-arabe_a58807.html

ESSAOUIRA À L'HONNEUR À L'IMA

Dans le cadre de la saison marocaine à l'Institut du monde arabe, la cité des alizés sera à l'honneur dimanche, avec notamment un débat autour d'André Azoulay et un concert gnaoua et jazz.

L'Institut du Monde Arabe (IMA) à Paris, accueille, dimanche, un évènement culturel dédié à la ville d'Essaouira. Débat, musiques, expositions, littérature, Essaouira, la ville aux sept festivals, va faire escale à Paris, Place Mohammed V, dans l'objectif de partager la diversité de ses talents et son histoire trois fois millénaire. Cet évènement, qui se tiendra sur le thème "L'Ecole d'Essaouira, l'importance du lieu, l'importance du lien, pour d'autres lendemains", vient "en contrepoint aux mirages du repli identitaire et aux vertiges de la peur", expliquent les organisateurs.

Il sera marqué par un débat avec André Azoulay, conseiller du roi Mohammed VI et président-fondateur de l'association Essaouira-Mogador, Edgar Morin, sociologue et philosophe, Mohamed Tozy, politologue, directeur de l'Ecole de gouvernance économique de Rabat, Marie-Laure Sauty de Chalon, PDG du groupe auféminin.com, Bariza Khiari, sénatrice de Paris et Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Une concert gnaoua, jazz et musiques du monde figure également au menu de cette rencontre, animé par le maâlem gnaoui Hassan Boussou, entouré de Bojan Z. au piano, Vincent Mascart au saxophone et Karim Ziad à la batterie. Essaouira a su, depuis plus de 20 ans, "inviter la Culture au grand banquet de la pensée et de la modernité sociale, et témoigne d'une réalité exaltante au cœur du monde arabo-musulman. Une réalité enracinée dans la convergence heureuse et lucide des civilisations arabe, amazigh et juive et qui s'exprime au quotidien dans un abécédaire philosophique, musical, littéraire et plastique propre à la Cité des Alizés, à qui l'idée de monde n'a jamais été étrangère".

http://www.le360.ma/fr/culture/essaouira-a-lhonneur-a-lima-30243